معنى التركيب المنفي في "دلائل الإعجاز"

د. صباح يحيى إبراهيم باعامر
قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز

معنى التركيب المنفي في "دلائل الإعجاز"

د. صباح يحيى إبراهيم باعامر
قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز

ملخص البحث:

تتناول هذه الورقة عناصر المعنى في التركيب المنفي كما ظهرت في تحليل عبد القاهر في كتابه"دلائل الإعجاز".

وقدم البحث بإشارة عن النفي عند عبد القاهر متلواً بأهم القواعد النظرية التي اعتمد عليها تحليله. وقد قسم البحث تلك العناصر إلى عناصر ممثلة في شكل التركيب،و أخرى وظيفية،و قسم يضم العناصر الذهنية و الاجتماعية.

وانتهت إلى تضافر تلك العناصر في تقديم معنى التركيب المنفي ،و أن التركيب المنفي قد يتضمن معانٍ إضافية لا تظهر في الشكل ،لكن معطيات الشكل تسهم في إبرازها من خلال نوع الكلمة، ومعناها المعجمي،ثم المعنى الوظيفي ،وترتيب التركيب، والمورفيمات التي يتضمنها التركيب، والعناصر التي تشكل الموقف وسياقه.كما أن التركيب المنفي قد يتضمن معناه إثباتاً أيضاً. وأن تحليل عبد القاهر للتركيب المنفي تضمن اعتبارات تركيبية و أخرى تداولية.

الكلمات المفتاحية: عبد القاهر، المعنى ، النفي ، التركيب، الإثبات، المعنى غير الظاهر.

لكون اللغة وسيلة للتواصل بين أفراد المجتمع يمثّل المعنى عنصراً رئيساً في الإنجاز الكلامي؛ إذ إنه ممثل مادي للأفكار التي تدور في ذهن المرسل، وهو فحوى الرسالة الاتصالية التي يراد تبليغها. و قد استمد التركيب في مباحث النحاة العرب معناه من عناصر متعددة ،بعضها ممثل في الشكل و آخر وظيفي خالص و ثالث هو كون خارجي يضم عناصر ذهنية و أخرى تداولية.

وحين ألف عبد القاهر كتابه "دلائل الإعجاز" كان من الطبيعي أن يكون المعنى محور بحثه،ولأن العناية بالأساليب النحوية وجه من وجوه العناية بالمعنى سنقف عند تركيب نحوي هو التركيب المنفيلنبين عناصره من خلال عمل عبد القاهر في "دلائل الإعجاز"،لما يلاحظ من أن المعنى في تحليله هو مجموعة من العناصر المترابطة،و لنبين ما القواعد التي اعتمد عليها في التحليل؟ و ما صور التركيب المنفي التي درسها؟ وما الإطار المعنوي للتركيب المنفي؟

ويكتسب البحث أهميته من اتصاله بكتاب "دلائل الإعجاز" الذي يتناول إعجاز القرآن الكريم، ومن كون عمل عبد القاهر يمثل تطبيقاً عملياً لتحليل المعنى في الدراسات اللغوية التراثية .و سأتبع منهجاً تحليلياً يتناسب مع طبيعة الموضوع.

و قد قسم البحث على النحو التالي:

أ- مقدمة.

ب- قواعد نظرية لعمل عبد القاهر.

ج- صور التركيب المنفي التي حللها عبدالقاهر من التركيب النواة إلى التركيب الموسع.

د- الإطار المعنوي للتركيب المنفي:

أولاً: العناصر الممثلة في الشكل.

ثانياً: العناصر الوظيفية المكونة للمعنى.

ثالثاً: عناصر أخرى :

أ- عناصر اجتماعية

ب- عناصر ذهنية

هـ - خاتمة

* * *

مقدمة:

لن يتعرض البحث –لما يقتضيه مقامه من الاختصار– للتركيب المنفي وفق تناول النحاة، فما يعنينا بالدرجة الأولى هو كيف يحلل عبد القاهر معناه من واقع عملي.وسأتجاوز قدر الإمكان التقسيمات النحوية للجملة، و استخدم مصطلحي المسند و المسند إليه؛ لارتباط ذلك بموضوع البحث وهو المعنى بشكل أوثق؛ و لأنهما يمثلان لب نواة المعنى في التركيب.

و قد تناول عبد القاهر التركيب المنفي في مواطن متفرقة من "دلائل الإعجاز" أهمها في حديثه عن النظم و حديثه عن الوجوه و الفروق.وعرّف الخبر بأنه:"إثبات المعنى للشيء ونفيه عنه."[1]و بهذا يكون النفي قسيماً للإثبات في كونهما مكوني الخبر الذي هو مقابل الإنشاء أو الطلب.

و يتكون التركيب المنفي عند عبد القاهر من منفي و منفي عنه.[2] و يجمع بين المنفي و المنفي عنه تعلق كما صرح في "أسرار البلاغة".[3]و حددهما في نواة الجملة أو طرفي الإسناد؛ إذ عدّ المنفي هو المسند أو ما سماه الحديث، والمنفي عنه هو المسند إليه أو كما سماه المحدّث عنه.[4]و بناء على ذلك يتكون التركيب المنفي في صورته البسيطة من مسند إليه (مبتدأ/فاعل)و مسند(خبر/فعل).

---

(١) " دلائل الإعجاز"،عبد القاهر الجرجاني،تحقيق: محمود شاكر،مكتبةالخانجي،القاهرة،دارالمدني،جدة، ١٩٨٤،ص ٥٢٨،٥٢٧

(٢)المصدر السابق، ص ٥٢٨

(٣)"أسرار البلاغة في علم البيان"، عبد القاهر الجرجاني،تحقيق:محمودشاكر،مطبعة المدني، القاهرة،دار المدني، جدة،الطبعة الأولى،١٤١٢هـ١٩٩١م، ص٣٦٦

(٤) المصدر السابق، ص٣٦٦

يقول عبد القاهر:"فقد حصل من هذا أن لكل واحد من حكمي الإثبات و النفي حاجة إلى أن تقيده مرتين و تعلقه بشيئين"[1]فلا يوجد نفي مطلق ولا إثبات مطلق. و من هنا فكلا الإثبات و النفي بحاجة إلى ثلاثة تقييدات يمثلها في أسلوب الإثبات على اعتبار أن ما ينطبق عليه ينطبق على النفي أيضاً بوصفه قسيمه في الخبر فـ"الخبر إثبات و نفي."[2]و في الجانب التطبيقي حلل عبد القاهر تراكيب مثبتة قبل أو بعد تناوله التراكيب المنفية في "دلائل الإعجاز."[3]و تظهر القيود الثلاثة في المثال المثبت (ضرب زيدٌ)[4]الذي قدمه عبد القاهر كالتالي:

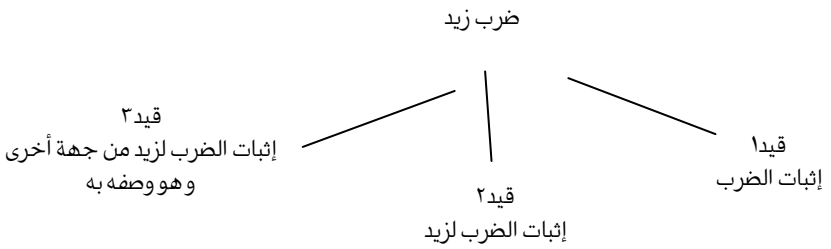

و لو طبقنا ذلك على التركيب المنفي سيكون كالتالي:

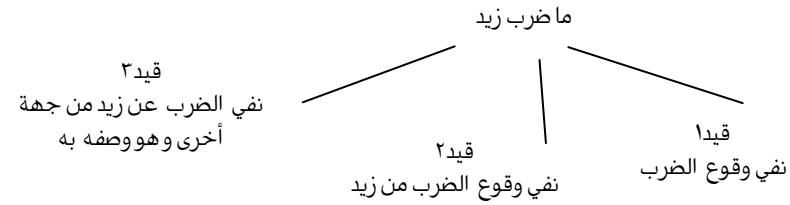

(١) نفسه، ص٣٦٧

(٢)دلائل الإعجاز،ص٥٢٧

(٣) على سبيل المثال ينظر:"دلائل الإعجاز"، ص٢٧٦،٢٧٥، ٢٨٠

(٤) "أسرار البلاغة"،ص٣٦٧-٣٨٦

ولعل توجه عناية عبد القاهر في "دلائل الإعجاز" إلى المعنى و مكوناته و تغيره بتغير الشكل و عناصره المختلفة جعله لا يستقصي أدوات النفي كاملة؛ فما ركز عليه هو (ما)و قد يورد أمثلة بـ(لا). و هذا ما يتناسب مع اهتمامه البحثي.

قواعد نظرية لعمل عبد القاهر:

من المسلم به أن عبد القاهر انطلق في تحليله للتراكيب من فكرة النظم التي تتآلف فيها صور التراكيب مع معانيها. و لا بد من الإشارة إلى عدد من القواعد النظرية التي حلل عبد القاهر التراكيب المنفية بناء عليها، و هي قواعد بعضها عام يتصل بفكرته التي يدور عمله حولها و هي النظم وبعضها الآخر قواعد تفرقت في دراسته التراكيب المنفية.و أهم القواعد العامة القواعد التالية:

١- قوله:"بان بذلك أن الأمر على ما قلناه، من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس."[١]

٢- قوله: "فأما إذا تغير النظم فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى."[٢]

٣- قوله:"لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها "[٣]

٤- قوله: "ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء (أي زيادة على النواة المسند و المسند إليه) إلا كان الغرض الخاص من الكلام و الذي يقصد إليه و يزجى القول فيه"[٤]

---

(١)"دلائل الإعجاز".ص٥٥، ٥٦.
(٢)السابق،ص٢٦٥
(٣) المصدر السابق،ص٢٥٨
(٤) المصدر السابق، ص ٢٨٠

٥- قوله: "و اعلم أن من شأن الوجوه و الفروق أن لا يزال تحدث بسببها و على حسب الأغراض و المعاني التي تقع فيها، دقائق و خفايا لا إلى حد ونهاية."[١]

٦- قوله: " إذ قد ترى أن ليس إلا تقديم و تأخير و أنه قد حصل لك منه زيادة في المعنى"[٢]

٧- قوله:" و جملة الأمر أنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصفة."[٣]

٨- قوله: "كلما زدت شيئاً، وجدت المعنى قد صار غير الذي كان"[٤]

٩- قوله:" أن الناس إنما تكلم بعضهم بعضاً ليعرف السامع غرض المتكلم و مقصوده، فينبغي أن ينظر في مقصود المخبر من خبره، ما هو؟"[٥]

١٠- قوله: "الخبر وجميع الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه و يصرفها في فكره، و يناجي بها قلبه و يراجع فيها عقله و توصف بأنها مقاصد و أغراض"[٦]

و من القواعد التي تخص التركيب المنفي القواعد التالية:

١- قوله: "النفي ضرب من الخبر و بناء على ذلك فالنفي يتبع الإثبات"[٧]

---

(١) نفسه، ص٢٨٥

(٢) نفسه، ص٢٨٨

(٣)نفسه،ص٣٦٤

(٤)نفسه،،ص٥٣٤

(٥)"دلائل الإعجاز"،ص٥٣٠

(٦)السابق،ص٥٢٨

(٧) نفسه، ص٢٨٠

٢- قوله:" لأنا لا نعرف وجود المعنى المثبت و انتفاء المنفي باللفظ، و لكنا نعلمه بدليل يقوم لنا زائد على اللفظ."[١]

٣- قوله:"من حكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه، أن يتوجه إلى ذلك التقييد، و أن يقع له خصوصاً".[٢]

٤- قوله:"فمتى نفيت كلاماً فيه تأكيد، فإن نفيك ذلك يتوجه إلى التأكيد خصوصاً و يقع له"[٣]

* * *

(١)نفسه،ص٥٣٠

(٢)نفسه،ص ٢٧٩

(٣)نفسه،ص٢٨٠

صور التركيب المنفي التي حللها عبد القاهر من التركيب النواة إلى التركيب الموسع:

قبل الإشارة إلى عناصر معنى التركيب المنفي أشير أولاً إلى النماذج الكبرى للصور الشكلية للتراكيب المنفية التي تطرق إليها عبد القاهر، فقد تعددت و تنوعت صور التراكيب المنفية التي تناولها و فاقت الخمسين صورة، و نظراً لأن مقام البحث يضيق عن استقصاء تلك الصور أشير إلى الصور الرئيسة منها:

أولاً: التركيب المنفي بين البساطة و التوسيع:

١- التركيب المنفي البسيط: المتمثل في نواة مكونة من مسند و مسند إليه .و تتضمن صور الخبر المختلفة في الجملة الفعلية و الاسمية، و منها كون الخبر جملة فعلية لها مكملات، و الجملة المنفية التي فعلها للمقاربة، و الجملة المنفية التي فعلها للمقاربة الواقعة في جواب إذا.

٢- التركيب المنفي الموسع :و هو تركيب تجاوز النواة إلى مكملات من خلال وظائف و علاقات تركيبية ومنها:

أ- التركيب المنفي الموسع بوظيفة المفعول بهملاحظاً نوع وحدات التركيب أحياناً.

ب- التركيب المنفي الموسع بوظيفة المفعول به المتضمن **تقييداً** (حال)

ج- التركيب المنفي الموسع بوظيفة المفعول به المتضمن **تقييداً** (توكيد معنوي)

د- التركيب المنفي الموسع بوظيفة المفعول به إضافة إلى علاقة النسبة.

ه- التركيب المنفي الموسع المعطوف المتضمن وظيفة مفعول به إضافة إلى علاقة نسبة جار و مجرور.

و- التركيب المنفي الموسع بوظيفة المفعول فيه الظرف.

ز- التركيب المنفي الموسع بالإضافة.

ح- التركيب المنفي الموسع بعاطف نافٍ.

ثانياً: التقديم و التأخير في التركيب المنفي:

عرضعبد القاهر صوراً مختلفة يتغير فيها المعنى باعتبار التقديم /التأخير، و منها على سبيل المثال:

أ- تقدم المسند إليه على أداة النفي و فصله بينه و بين المسند في التركيب النواة.

ب- تقدم أداة النفي و المسند على المسند إليه النكرة الدال على العموم في تركيب نواة.

ج- تقدم المسند إليه و هو نكرة تدل على العموم على أداة النفي في التركيب النواة.

د- التقديم /التأخير في أداة النفي في التركيب المنفي الموسع بوظيفة المفعول به.

ه- التقديم /التأخير في وظيفة المفعول به في التركيب المنفي بمختلف حالاتها سواء مجيء المفعول به بعد طرفي الإسناد أو متقدماً على أحدهما أو متقدماً عليهما .

و- التقديم /التأخير في التركيب المنفي الموسع بوظيفة المفعول به المتقدمة على النفي.

ز- التقديم /التأخير في التركيب المنفي الموسع بوظيفة المفعول به فيالخبر الواقع جملة فعلية (متقدمة أو ملتزمة بالترتيب الافتراضي).

ح- التقديم /التأخير في التركيب المنفي الموسع بوظيفة المفعول به والعطف على المفعول به.

ط- التقديم/التأخير في التركيب المنفي الموسع بوظيفة المفعول بهو المحتوي على علاقة النسبة المتمثلة في الجار و المجرور.

ي- التقديم/التأخير لأحد طرفي الإسناد في التركيب المنفي المتضمن استثناء، وتقدم أداة الاستثناء على أحد طرفي الإسناد.

ثالثاً:اجتماع النفي و الاستثناء في التركيب المنفي:

ناقش عبد القاهر اختلاف المعنى في تراكيب منفية تضمنت الاستثناء منها :

أ- النفي و الاستثناء في التركيب المنفي الملتزم بالترتيب الافتراضي.

ب- تقدم أداة النفي و المسند على أداة الاستثناء و المسند إليه.

ج- تقدم أداة النفي و المسند على أداة الاستثناء و المسند إليه بالنظر للمعنى.

د- تقدم أداة النفي و المسند الفعل المصاحب له وظيفة مكملة مفعول به على أداة الاستثناء و المسند إليه.

ه- فصل أداة الاستثناء بين طرفي الإسناد مع احتواء التركيب على وظيفة مكملة مفعول به متأخرة.

و- فصل أداة الاستثناء بين طرفي الإسناد مع احتواء التركيب على وظيفة مكملة مفعول به متقدمة على المسند إليه.

ز- فصل أداة الاستثناء بين طرفي الإسناد مع احتواء التركيب على وظيفتي مفعول به أول و ثان و التزام الثاني بالتأخر.

ح- فصل أداة الاستثناء بين طرفي الإسناد مع احتواء التركيب على وظيفتي مفعول به أول و ثان و تقدم الثاني على الأول.

رابعاً: اجتماع النفي و القصر في التركيب المنفي:

و لدراسته المعنى عند اجتماع النفي و القصر صور منها:

أ- في التركيب المنفي الموسع بوظيفة مكملة مفعول به ملتزم بالترتيب الافتراضي للجملة.

ب- في التركيب المنفي الموسع بوظيفة مكملة مفعول به متقدم.

ج- في التركيب المنفي الموسع بوظيفة مكملة مفعول به و المتضمنة علاقة نسبة جار ومجرور.

د- في التركيب المنفي الموسع بالإضافة.

ه- في التركيب المنفي الموسع بالصفة.

و- في التركيب المنفي الموسع بالعطف.

خامساً: اجتماع النفي و الاستدراك في التركيب المنفي:

و من ذلك:

أ- التركيب المنفي الموسع بعلاقة النسبة الجار و المجرور.

ب- التركيب المنفي الموسع بوظيفة المفعول به المكملة و التبعية بالعطف.

* * *

الإطار المعنوي لأسلوب النفي:

لم يقتصر تحليل عبد القاهر عناصر المعنى على العناصر الممثلة في التركيب شكلياً، بل إن هناك عناصر غير ممثلة في التركيب تتدخل في تقديم المعنى، و يظهر ذلك في العرض التالي:

أولاً: العناصر الممثلة في الشكل :

١- نوع الكلمة و معنى التركيب المنفي:

لنوع الكلمة دور في صياغة التركيب من ناحية الشكل و الوظيفة سواء من حيث اقتضاؤه أموراً شكلية أو من حيث تأثيره في معناه، لذا عد ملحظاً مهماً في تحليل التركيب بوجه عام. و لا يقف ذلك عند القسم الذي تنتمي إليه بين أقسام الكلمة الثلاثة، ولكن يمس التقسيمات الفرعية داخل القسم الواحد، فنُظر إضافة إلى ذلك إلى الاشتقاق و الجمود، و المقولات الصرفية المختلفة كالزمن و العدد و التعيين و الجنس و ما إلى ذلك من تقسيمات فرعية و أثر كل ذلك في أداء الوظائف، [١] و إضافة إلى ذلك ما تؤديه الصيغة الصرفية من دلالة و الأغراض البلاغية لذلك [٢]، كما درست معاني الوحدات الدالة على الزمن من وحدات معجمية كالفعل و الظرف، أو نحوية، لواصق أو لواحق

(١)"الشكل و الدلالة: دراسة نحوية للفظ و المعنى". د. عبد السلام حامد، دار غريب، ٢٠٠٢،ص ١١٧

(٢) "أثر النحاة في البحث البلاغي". د. عبد القادر حسين، دار غريب، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٠٤،"الأصول البلاغية في كتاب سيبويه و أثرها في البحث البلاغي"،د.أحمد سعد، مكتبة الآداب،القاهرة، الطبعة الأولى١٤١٩هـ-١٩٩٩م،ص ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧

كالسين و سوف و لام الأمر، و الأغراض البلاغية التي تؤديها بمشاركة السياق و القرائن المقالية وغير المقال بة.[1]

و لم يغفل عبد القاهر في تحليله التراكيب العربية أثر نوع الكلمة في معنى التركيب بعامة،و حيث إن النفي قسيم الإثبات، فإن الحكم ينطبق على القسيمين حين يشير إلى فرق ما بين استخدام الفعل و الاسم من جهة المعنى، فالفعل يضفي دلالة التجدد فيما يختص الاسم بالدلالة على الثبات، فـ(زيد ينطلق) دالة على تجدد الانطلاق و أنه يقع جزءاً فجزءاً ، كون المعنى مستمد من الفعل (ينطلق)، و(زيد منطلقٌ)معنى التجدد فيها ثابت.[2]

و فيما يتصل بمعنى التركيب المنفي بصفة خاصة، يوضح عبد القاهر أثر الوحدات النحوية في معنى التركيب المنفي ممثلة في أداة النفي التي يسهم معناها في تقديم معنى التركيب، فلا العاطفة نافية تنفي عن الثاني ما وجب للأول،[3]،فهي تنفي كون الفعل الذي قد كان من الأول كان من الثاني لا أنه شاركه فيه، يقول:"بل إنها تنفي أن يكون الفعل الذي قلت إنه كان من الأول، قد كان من الثاني دون الأول"[4]، و يضرب لذلك مثلاً:(جاءني زيدٌ لا عمروٌ)، فالمعنى الذي أضافته أداة النفي(لا) أنه نفى أن يكون فعل المجيء قد كان من الثاني (عمرو) دون الأول (زيد). و لأداة القصر (إنما) و معناها دور خاص في المعنى، يقول:" إنها تجيء للخبر لا يجهله السامع و لا ينكر صحته أو لما ينزل

---

(١) " اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية".ص ١٦، ١٨، ٢٠

(٢) "دلائلالإعجاز".ص ١٧٤

(٣) "دلائل الإعجاز". ص ٣٣٥

(٤)المصدر السابق، ص ٣٣٥

منزلته"[1]"فاذا تأملت مواقعها وجدتها في الأمر الأكثر قد جاءت لأمر قد وقع العلم بموجبه و بشيء يدل عليه"[2]كما في:(إنما جاء زيدٌ لا عمروٌ)،حيث الجملة تقدم خبر المجيء الذي يعلمه السامع و تحدد من قام بالفعل و تنفيه عن غيره.

و يتضح أثر نوع الكلمة في المعنى في تحليله المثال:(إذا خرجت لم أخرج)، فلوجود (إذا) الشرطية أفاد الفعل الماضي (خرجت) معنى مستقبلياً، فكان النفي لأمر سيقع في المستقبل، فالفعل لم يكن أصلاً، و كذلك قوله تعالى:﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[3]،إذ قلبت الأداة(لم) زمن فعلها المضارع إلى الماضي، فدل على أنه الرؤية في الآية لم تقع.[4]

و يعد أثر التعيين من أهم العناصر التي وردت في تحليله لمعنى التركيب المنفي، فيحلل المثال:(ما جاء إلا زيدٌ)، حيث قصر المجيء على زيد و نفي عن عداه، يقول: "و إنما يتصور قصر الفعل على معلوم، و متى لم يرد بالنكرة الجنس، لم يقف منها السامع على معلوم، حتى تزعم أني أقصر له الفعل عليه، و أخبره أنه كان منه دون غيره."[5]و يذهب إلى أن الإبهام يهب (كلاً) معنى الشمول و التعميم على كل الجنس المراد نفيه كما في الأمثلة: (كلُهم لا يأتيك)، (كل ذلك لا يكون)، (كل هذا لا يحسن)، فالنفي في هذه الكلمات الواقعة مسند إليه شامل نفي الفعل عن كل أحد.[6]

---

(١) نفسه، ص٣٥١

(٢) نفسه، ص٣٥١

(٣) سورة النور، الآية (٤٠)

(٤)"دلائل الإعجاز"، ص٢٧٧

(٥)المصدر السابق،ص١٤٤

(٦) نفسه، ص٢٨٦

و يتأثر معنى التركيب المنفي بعلاقة (كل) بالفعل و موقعها من نواة الجملة، كقول الشاعر:

فكيف؟ و كلٌّ ليس يعدو حمامَه ولا لامريء عما قضى اللّه مَزْحَلُ[1]

ففي(كل ليس يعدو حمامه) تضافر معنى الوحدة اللغوية و ترتيبها و وظيفتها في نفي أن يعدو أحد من الناس حمامه، لكن تغير ترتيبها و وظيفتها مع عمومية معناها يغير المعنى لو قيل: (ليس يعدو كلٌّ حمامَه)،إذ خرجت (كل) من النفي، و تغيرت وظيفتها، ما أدى إلى تغير المعنى، فصار المعنى: من الناس من يسلم من الحمام و يبقى خالداً لا يموت،[2] ففي التركيب الأول حين تقدمت (كل) توجه النفي إليها فأدت معنى إطلاق الخلود بما فيها من معنى الشمولية، أما في الجملة الثانية، فالمعنى فاسد غير مقبول؛ لأن النفي موجه للفعل و استلزم وجود خالدين فارين من الموت.ولإفادة العموم في كلمة (كل) لا يصح من ناحية المعنى أن يقال: (كلُّهم لم يأتني و لكن أتاني بعضهم)، لأن (كلاً) تعني الشمول الذي يتعارض مع (بعض) في الجملة المعطوفة.[3]

كما قد يترتب على نوع الكلمة عدم استقامة المعنى أحياناً، فلا يستقيم به المعنى مثل: (ما أنا قلت شعراً قط)، و(ما أكلت اليوم شيئاً) و(ما رأيت أحداً من

(١) البيت لإبراهيم بن كنيف، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، ليحيى بن علي الشيبانيّ، الناشر: دار القلم، بيروت،١٣٦/١

(٢) "دلائل الإعجاز"، ص٢٨١،٢٨٢

(٣) المصدر السابق، ص٢٨٣

الناس)؛"لأنه يقتضي المحال، وهو أن يكون ههنا إنسان قد قال كل شعر فيالدنيا، و أكل كل شيء يؤكل، و رأى كل أحد من الناس فنفيت أن تكونه."[1]

و يتصل بأثر نوع الكلمة و معناها المعجمي في معنى التركيب المنفي تنبُّه عبد القاهر إلى المعاني الدقيقة للتركيب المنفي؛ فوجود أداة النفي لا يعني دائماً النفي المطلق، بل إنه في أثناء النفي يوجد إثبات أحياناً كما في القصر و الاستثناء. و يتضح ذلك في تحليل عبد القاهر التركيب المنفي (لم يكد) في آيتين كريمتين و تفريقه بين معنى (لم يكد) و (ما كاد) فيهما؛ فمع أن كاد تدل على شدة قرب وقوع الفعل إلا أن المعنى في قوله تعالى:﴿ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾[2] لم يرها و لم يكد؛فالمعنى كما يقتضيه اللفظ أن الفعل لم يكن من أصله و لا قارب أن يكون و لا ظُن أنه يكون، [3] و معنى الآية أن رؤيتها لا تقارب أن تكون فضلاً عن أن تكون.[4] أما في قوله تعالى﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون﴾[5]؛فالأثر المعنوي لوجود أداة النفي(ما) أن وجود النفي آكد في البلاغة، ؛ لأنه يؤكد فعل الأمر بعد جهد و بعد أن كان بعيداً في الظن[6]،فهنا نفي في (لم يكد) معقب على إثبات (فذبحوها)، و المعنى إثبات الذبح و هو المقصود.[7]

---

(١)نفسه،ص ١٢٤

(٢)سورة النور، الآية(٤٠)

(٣)"دلائل الإعجاز"، ص ٢٧٥

(٤)المصدر السابق،ص ٢٧٦

(٥) سورة البقرة،الآية(٧١)

(٦) "دلائل الإعجاز"، ص ٢٧٥

(٧)المصدر السابق، ص٢٧٦

و كذلك يؤدي اجتماع أداتين لكل منهما معناها الخاص إلى نقض النفي و تقديم معنى الإثبات إضافة إلى النفي كما في :(ما أنا ضربت إلا زيداً)، إذ اجتمع في التركيب تناقضان؛ الأول لأن الفعل بعد أداة النفي(ما) يفيد نفي المتكلم صدوره الضرب منه، و (إلا) و ما بعدها تفيد نقض النفي و وقوع الضرب من المتكلم على شخص آخر سوى زيد.[1]

٢- ترتيب التركيب المنفي ومعناه:

في تحليل النحاة للتركيب النحوي درسوا الرتبة و جعلوها وسيلة لتحديد وظيفة الوحدة اللغوية أحياناً [٢] و حددوا رتب الوظائف المختلفة، كما أسندوا إلى بعض الوحدات اللغوية رتباً محترمة لا تتغير، فخص بعضها بالصدارة كأسماء الاستفهام. و ربطوا الوظيفة بالرتبة حين يفرض التركيب ذلك ؛[٣] كاعتبار المتقدم من النكرتين أو المعرفتين مسنداً إليه عند اجتماعهما في نواة تركيب، و نسبوا إلى تغير الرتبة تغيراً في معنى الجملة، و إن كانت رتب الوحدات اللغوية عرضة للتغيير في بعض الأحيان بناء على اعتبارات تواصلية و مقامية [٤]ترجع إلى ترتيب الأفكار في ذهن المتكلم، و لذا وجدت أحكام التقديم و التأخير في الوظائف النحوية، و صنفت من حيث الوجوب و الجواز و المنع .و كان لا بد من وجود إشارات مختلفة لأثر المعنى حال التقديم و التأخير فُصّل في كتب علم المعاني انطلاقاً من القاعدة المختصرة التي أشار إليها سيبويه و هي

---

(١)"دلائل الإعجاز"،ص ١٢٥

(٢) "دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها"،لطيفةالنجار،دارالبشير،عمان،الطبعة الأولى،١٤١٤هـ-١٩٩٤م.ص ١٩٦

(٣) المصدر السابق، ص ١٧٠، ١٧١، "اللغة العربية: مبناها ومعناها"، د.تمام حسان ، دار الثقافة، الدار البيضاء "اللغة العربية: مبناها ومعناها"،ص ٢٠٧

(٤) "الأصول البلاغية في كتاب سيبويه"،ص ٣٩، ٤٣، ٤٦، ٤٧

العناية و الاهتمام.[1] و هو ما توسع في بيانه عبد القاهر[2] وعده وسيلة من وسائل إضافة معنى للتركيب سوى ما تقدمه الجملة في ترتيبها الافتراضي دون زيادة في وحداته، فيرى أنه يزاد في المعنى من غير أن يزاد في اللفظ؛"إذ قد ترى أن ليس إلا تقديم وتأخير، وأنه قد حصل لك بذلك من زيادة المعنى، ما إن حاولته مع تركه لم يحصل لك، واحتجت أن تستأنف له كلاماً."[3] و لما يقتضيه مقام بيان الإعجاز أطال في شرح التقديم و التأخير حسب التراكيب المختلفة بين إثبات و نفي و إنشاء منطلقاً من قاعدة عامة ،و هي:" فأما إذا تغير النظم فلابد حينئذ من أن يتغير المعنى."[4] و قال: " فمتى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بدئ به، فجعل مبتدأ، وجعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبراً، فاعلم أن الغرض هناك، غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبراً، كقولك: (زيد المنطلق)."[5] و هو بهذا يربط الموقع الذي تتموضع فيه الوحدة اللغوية بالمعنى بصورة مباشرة، يقول: "واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأ وخبراً، ثم يقدم الذي هو الخبر، إلا أشكل الأمر عليك فيه، فلم تعلم

(١)"الكتاب"،سيبويه، تحقيق:عبد السلام هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٩٨٣، ص ٨٠/١، ٨١ على سبيل المثال

(٢) التعبير القرآني عند عبد القاهر الجرجاني)ت ١٧٤هـ)في كتابه دلائل الإعجاز أ.د. محمد عزيز علي عكاب المحمدي جملة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية لمجلد ٢٠(العدد ٩)ايلول ٢٠١٣،ص ١٧٩

(٣) " دلائل الإعجاز". ص ٢٨٨

(٤)المصدر السابق، ص ٢٦٥

(٥)السابق، ص ١٨٧

أن المقدم خبر، حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبر"[1]. و كما سبق فإن ذهابه إلى أن المعنى هو الذي يرتب الألفاظ وراء قوله هذا.[2]

ومبدئياً يتدخل موقع الوحدة اللغوية في معنى التركيب المنفي:

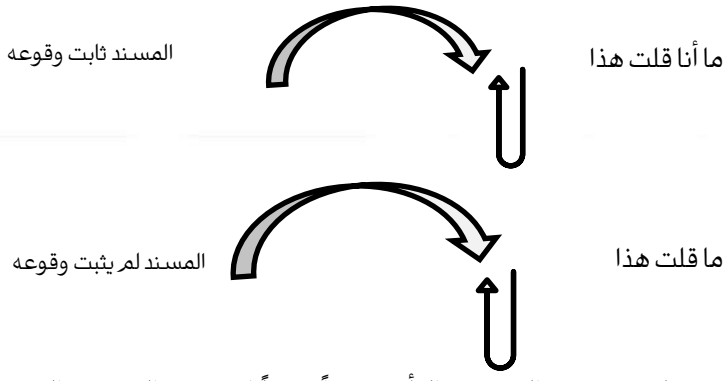

و كما يتضح يؤدي التقديم و التأخير دوراً مهماً في معنى التركيب المنفي، و تتدرج صور التركيب المنفي عند عبد القاهر بين تركيب يتكون من نواة فقط و آخر يمثل تركيباً موسعاً نشير إليه في العرض التالي:

تقديم و تأخير أحد طرفي الإسناد في التركيب المنفي النواة:

يبين عبد القاهر اختلاف المعنى عند تأخر المسند إليه أو تقدمه بالنسبة لأداة النفي ،فوقوع المسند الفعل تالياً لأداة النفي يقتضي أمرين بالضرورة، أولهما: نفي الفعل عن المسند إليه، و الثاني عدم ثبوت وقوع الفعل.

---

(١) "نفسه"،ص٣٧٢

(٢)"دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية و الدلالة"،د.سعيدبحيري،مكتبة زهراء الشرق،القاهرة،١٩٩٧م،ص ٢٠٧، ٢٢١

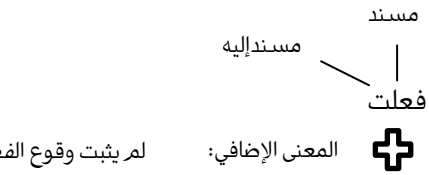

أما وقوع المسند إليه تالياً لأداة النفي، فإنه يفيد أمرين أيضاً، أولهما: نفي قيام المسند إليه بالفعل، و الثاني: إثبات وقوع الفعل.

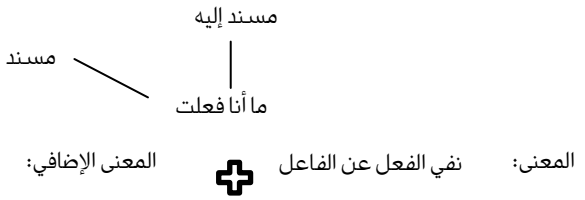

يقول:"إذا قلت(ما فعلت)، كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول.و إذا قلت:(ما أنا فعلت)، كنت نفيت عنك فعلاً يثبت أنه مفعول."[1]و هكذا، فإنه ليس سوى تقديم و تأخير، لكنه أحدث اختلافاً في المعنى.

كما يتناول أثر اختلاف الترتيب في التركيب المنفي النواة عند اجتماع النفي و الاستثناء و ما يتركه ذلك من أثر في المعنى و توجه العلاقات التركيبية، فيظهر كيف يؤثر الترتيب في معنى التركيب ؛ ففي المثال:(ما زيدٌ إلا قائمٌ) توجهت علاقة التخصيص إلى المسند؛ فالمعنى أن زيدًا اختص بصفة القيام دون غيرها من الصفات.[2]

---

(١)"دلائل الإعجاز"،ص١٢٤

(٢)المصدر السابق، ص٣٤٦

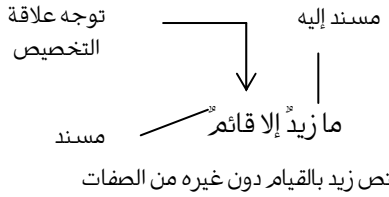

أما حين يتغير الترتيب، فيقدم المسند على المسند إليه؛ فتتوجه علاقة التخصيص إلى ما بعد أداة الاستثناء (إلا) وهو المسند إليه (زيد). ويفيد التركيب بهذه الصورة أن (زيداً) اختص بصفة (القيام) من خلال قصر الموصوف على الصفة؛ لأن علاقة الإسناد علاقة وصفية.[1]

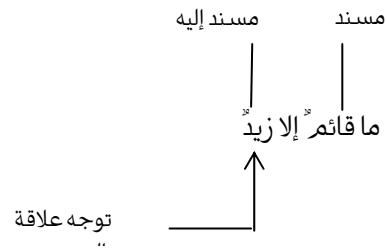

ويسهم الترتيب إضافة إلى نوع الكلمةفي تقديم معنى التركيب المنفي؛ فاللفظ المبهم النكرة الدال على العموم يغير معنى الجملة حسب ترتيبها، ويمثل عبد القاهر لذلك بحديث ذي اليدين الذي قال للنبي ﷺ :"أقُصِرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟"، فقال رسول الله ﷺ :"كل ذلك لم يكن"[2]،إذ تقدُّم المسند إليه النكرة الدال على العموم

(١)"دلائل الإعجاز"، ص٣٤٦

(٢) الحديث في صحيح مسلم، كتاب المساجد و مواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة و السجود له، "الجامع الصحيح، لابي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ٨٧/٢،دار الافاق الجديدة بيروت

يجعل النفي عاماً للأمرين: القصر و السهو؛ فدل ترتيب التركيب على أنه لم يحدث أي منهما لا القصر و لا السهو؛ و لو غيرنا الترتيب، فأصبحت الجملة (لم يكن كل ذلك)، فإن النفي هنا يتضمن إثباتاً أيضاً، و نفي عمومية الحدوث لا يعني عدم وقوع واحد منهما في قولنا:(لم يكن كل ذلك)؛ إذ المعنى نفي وقوع جميع ذلك و قد يحتمل وقوع أحدهما.[1]

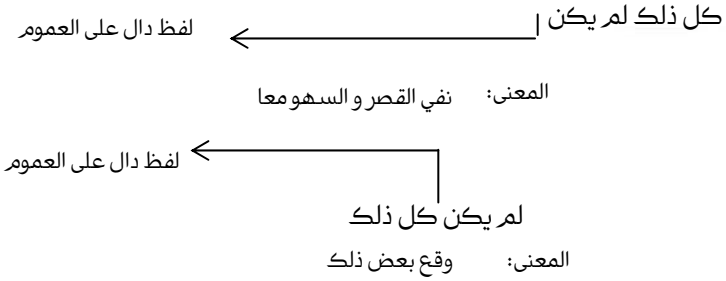

التقديم و التأخير في التركيب المنفي الموسع:

بناء على أن كل وحدة لغوية تضيف معنى للتركيب، تقدم الوظيفة المكملة معنى إضافياً بمجرد وجودها فيه، كما تضيف موقعيتها معنى آخر أيضاً. و كما يوجد فرق بين التركيب المنفي النواة و الموسع من حيث الشكل، و كما يبنى الثاني على الأول، يتكون المعنى في التركيب المنفي الموسع بناء على ما يقدمه ترتيب التركيب من معنى، و يكون معنى التركيب النواة قابلاً للتوسع.و حسب تحليل عبد القاهر، فإن الوظيفة المكملة تندمج في معنى التركيب الأساسي كما سبقت الإشارة إليه في التركيب النواة،

(١)"دلائل الإعجاز"، ص٢٨٢

و تضيف معنى خاصاً يكفله وجودها و يختلف تبعاً لذلك معناها من تركيب قدم فيه المسند و آخر قدم فيه المسند إليه.

و معنى النفي في التراكيب الموسعة يتجه دائماً إلى المكملات من خلال القاعدة التي سبقت الإشارة إليها: " ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء (أي زيادة على النواة المسند و المسند إليه) إلا كان الغرض الخاص من الكلام و الذي يقصد إليه و يزجى القول فيه"[1] و قد مثّل عبد القاهر بالتركيبين (جاءني زيد راكباً)، و(ما جاءني زيد راكباً)، ففي الأولى أثبت مجيء زيد راكباً، و في الثانية نفاه، فلم يكن الغرض إثبات المجيء مطلقاً أو نفيه مطلقاً.[2]

و في التركيب الفعلي الموسع بالمفعول (ما قلت هذا) و الملتزم بالترتيب المفترض للتركيب المنفي يكون المعنى نفي أن يكون المتكلم قد قال ذاك و قد نوظر في شيء لم يثبت أنه مفعول، ففي المثال: (ما ضربت زيداً) نفي ضربك إياه أو إسناد الفعل إلى المسند إليه، و لا يجب أنه قد ضرب، بل يبقى احتمالان: أنه قد ضرب، أو أنه لم يضرب أصلاً.[3]

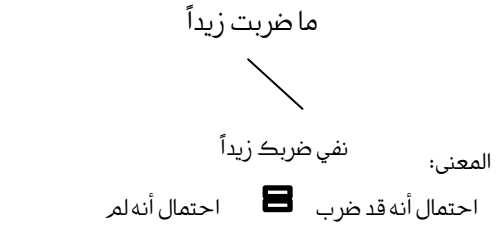

(١) "دلائل الإعجاز"، ص٢٨٠

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨٠

(٣) "دلائل الإعجاز"، ص١٢٦،١٢٤

و تنطبق قاعدة الجملة النواة على التركيب المنفي غير المستقل الموسع بوظيفة المفعول به المكملة،و ذلك عند تقدم المسند إليه ليليَ أداة النفي، و مجيء المسند جملة فعلية تضمنت وظيفة مكملة، كما في (ما أنا قلت هذا).[1]

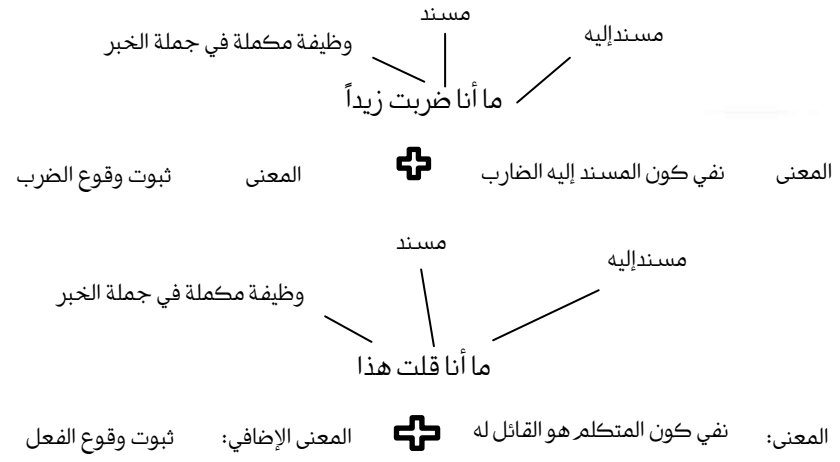

إن المعنى الذي يقدمه تقديم المسند إليه مهم في معرفة معنى التركيب المنفي و الإشارة إلى من يتوجه إليه النفي ؛ فهو مستلزم وقوع الفعل؛ مما يؤدي إلى أن التركيب المنفي يمكن أن يتضمن معنيين متناقضين ،هما النفي و الإثبات معاً، بنفي إسناد الفعل للمسند إليه، و إثبات وقوع الفعل في الوقت نفسه، و هكذا يمكن القول إن النفي

(١) نفسه، ص ١٢٤

يتضمن الإثبات، و يفهم كونه قسيم الإثبات في تقسيم عبد القاهر. و لننتقل من المثال الى النص المنتج لا لغرض التوضيح و هو قول الشاعر:[1]

و ماأنا أسقمت جسمي به و لا أنا أضرمت في القلب نارا

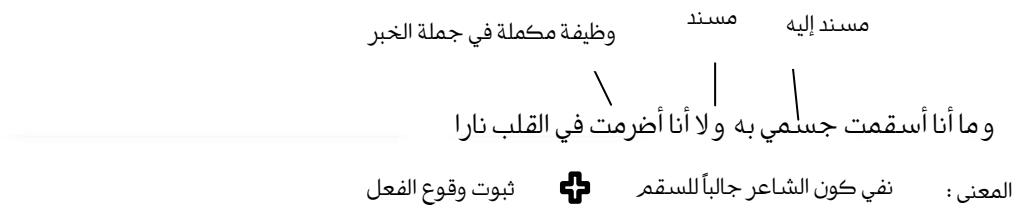

فالسقم موجود و ثابت، و ليس مقصوداً بالنفي، و لكن المقصود بالنفي أن يكون هو الشاعر جالب السقم و قد جره إلى نفسه.[2] و مثله قول الشاعر:[3]

و ما أنا وحدي قلت ذا الشعرَ كله

فالشعر مقول على القطع، و النفي لأن يكون الشاعر وحده القائل.[4]

و يظهر أثر التقديم و التأخير في معنى التركيب المنفي مرتبطاً بنوع الكلمة أيضاً،ففي حين يصح تقديم الوحدة اللغوية المؤدية وظيفة المسند في حال تضمن التركيب وظيفة مكملة مفعول به نكرة و ما يقتضيه إبهامها من عمومية المعنى، كما

(١)البيت للمتنبي،"شرح ديوان المتنبي"،عبد الرحمن البرقوقي،مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، مصر،٢٠١٤،ص٥٨١

(٢)"دلائل الإعجاز"، ١٢٥

(٣)البيت للمتنبي،"شرح ديوان المتنبي"،البرقوقي،ص٥٩٢

(٤)"دلائل الإعجاز"،ص١٢٥

في:(ما قلت شعراً قط) و (ما رأيت أحداً من الناس)، و ذلك بتقديم الفعل مع كون المعنى مستقيماً، لا يعد معنى التركيب المنفي مقبولاً عند تقدم المسند إليه مثل: (ما أنا قلت شعراً قط)، و(ما أكلت شيئاً اليوم)، و(ما رأيت أحداً من الناس)،لأنه "يقتضي المحال، و هو أن يكون ههنا إنسان قال كل شعر الدنيا، و أكل كل شيء يؤكل، و رأى كل أحد من الناس، فنفيت أن تكونه."[1]أما عند تغير الترتيب في التركيب الفعلي بتقديم الوحدة الدالة على الوظيفة المكملة المفعول به في جملة الخبر غير المستقلة و وقوعها بعد المسند إليه، فإن المعنى سيتغير كما في (ما أنا زيداً ضربت)،فالمعنى إثبات الضرب للمسند إليه على شخص، و نفيه عن المفعول به(زيد).[2]

ما أنا زيداًضربت

المعنى:	إثبات الضرب للمسند اليهعلى شخص	✚	نفي الضرب عن المفعول به زيد

و يوسع عبد القاهر التركيب المنفي بالعطف على المفعول به و يحلل المعنى، و يتأكد النفي بسبب استخدام نافٍ كأداة عطف : (ما ضربت زيداً و لا أحداً من الناس)، حيث سبقت النواة المكونة من المسند و هو فعلو المسند إليه أداة النفي و هو الضمير المتصل. و هنا تلعب علاقة التبعية المتمثلة بالعطف دورًا في إبراز المعنى في التركيب المنفي الموسع بعلاقات المفعول ية و التبعية في العطف،و كقانون النفي المستنتج من عمل عبد القاهر يكون النفي متوجهاً للفعل واقعاً عليه، ويؤكد العطف النفي و عدم

(١)"المصدر السابق ١٢٤

(٢)"دلائل الإعجاز"،ص١٢٤

وقوع الضرب من المتكلم على أي أحد.و هذا لا يتأتى في التركيب الذي لم يلتزم بالترتيب المتوقع؛إذ أدى تقدم وظيفة المفعول به إلى استحالته،كما في (ما زيداً ضربت و لا أحداً من الناس)، فأدى الترتيب دوراً في استحالة المعنى؛لأنه يقتضي نفيك وقوع الضرب على زيد، و إثباتك وقوعه منك على آخر، ثم تناقض ذلك مع نفي وقوع الضرب على أحد من الناس.[1]

و قد يمد التقديم في الفضلة التركيب المنفي بمعنى إضافي غير مباشر، فقد أشار عبد القاهر إلى المعاني غير المباشرة التي تستفاد من أسلوب النفي في تعليقه على النفي في قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾[2]،حيث تقدم الجار و المجرور على المسند، مما أضفى معنى آخر على التركيب المنفي و هو التأكيد، و هو معنى يقتضي استخراجه تحليلاً معنوياً لأثر تقدم وظيفة المسند في التركيب المنفي على معناه،فأفاد التركيب نفي الإشراك عنهم. و يضع تركيباً مقابلاً و هو (الذين لا يشركون بربهم)، حيث فقد تأكيد النفي هنا بسبب تغير ترتيب الجملة.[3]

و لا يغفل عبد القاهر السياق في علاقته بالتقديم و التأخير و ما يترتب على ذلك من أثر معنوي،فعلم المخاطب و قصد المتكلم يتدخلان في استخدام الخيار الذي يقدمه النظام اللغوي في ترتيب الجملة[4]، فإذا كان قصد المتكلم الإخبار عن الفاعل في:(ما

---

(١)المصدر السابق، ص١٢٧

(٢)سورة المؤمنون، الآية(٥٩)

(٣)دلائل الإعجاز"، ص١٣٨

(٤)"دلائل الإعجاز"،ص١٤٣

أتاني إلا رجل) لإزالة توهم المخاطب أن يكون الآتي امرأة، فيربط عبد القاهر إمكانية حدوث التقديم بذهنية المخاطب و المتلقي.

و القاعدة التي نخرج بها من تحليل عبد القاهر لمعنى التركيب المنفي أن النفي يتوجه إلى الوحدة اللغوية التالية لأداة النفي ،فيؤكد تحليله أن ما وقع بعد أداة النفي توجه النفي له سواء أكان أحد وظيفتي النواة أو وظيفة مكملة موسعة للتركيب.

معنى التركيب المنفي و الوجوه و الفروق:

يعد التقديم و التأخير أو ترتيب التركيب وجهاً مما تناوله عبد القاهر في حديثه عن الوجوه و الفروق، ولكن معنى الوجوه و الفروق أوسع من ذلك .و الوجوه و الفروق نماذج محولة للتركيب يحمل كل أنموذج دلالة تركيبية خاصة، و يختزن معنى ثانياً مضافاً إلى المعنى المباشر و البسيط للتركيب. و قد تناول عبد القاهر الإمكانات الدلالية للمعنى في نماذج الوجوه و الفروق التي ذكرها.[1]

وقدم عبد القاهر رؤيته عن الوجوه و الفروق من خلال نصوص متعددة منها:" "واعلم أن من شأن الوجوه والفروق أن لا يزال تحدث بسببها وعلى حسب الأغراض و المعاني التي تقع فيها، دقائق وخفايا لا إلى حد ونهاية، وأنها خفايا تكتم أنفسها جهدها حتى لا ينتبه لأكثرها، ولا يعلم أنها هي، وحتى لا تزال ترى العالم يعرض له السهو فيه،

(١)في المسار التطوري للنحو العربي :قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى". د. الطيب دبة. "مجلة الدراسات اللغوية". مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية،المجلد: ٨، العدد: ٢، مايو ٢٠٠٦، ص ٧٤، ٧٦

وحتى إنه ليقصد إلى الصواب فيقع في أثناء كلامه ما يوهم الخطأ، كل ذلك لشدة الخفاء و فرط الغموض."[1] و يستنتج من النص ما يلي:

- الوجوه و الفروق تمهد لمعان مضافة إلى التركيب.
- أنها ليست معاني مباشرة، بل تستدعي جهداً لمعرفتها نظراً لخفائها و دقتها.
- أن المعاني التي تضيفها و تضفيها الوجوهو الفروق قابلة للتوالد و الزيادة حسب قدرة المحلل.

و يقول أيضاً:" بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد و الغرض الذي تؤم. وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تعمل فيها الصور والنقوش، فكما أنك ترى الرجل قد تهدّى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج، إلى ضرب من التخير والتدبر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها، إلى ما لم يتهد إليه صاحبه، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب، وصورته أغرب. كذلك حال الشاعر والناثر في توخيهما معاني النحو ووجوهه التي علمت أنها محصول النظم"[2].و يستنتج من النص ما يلي:

- يعد الموقع عاملاً مهماً في إدراك معنى التركيب في الوجوه و الفروق.
- ترتبط الوجوه و الفروق بالموقعية، و البراعة في استخدام الوحدات اللغوية من خلال اشتراكها في نسق و بنية التركيب.

---

(١) " دلائل الإعجاز "،ص ٢٨٥

(٢) " دلائل الإعجاز"،ص ٨٧،٨٨

- ترتبط الوجوه و الفروق بالموهبة التي يمتلكها المتكلم في صياغة الصور و الأخيلة و طريقة تقديم المعنى.
- تتدخل العوامل الذهنية المختلفة في صياغة التراكيب، و لا يمكن فصل الرسالة اللغوية عن منتجها.
- ترتبط الوجوه و الفروق بالقصد؛ فيتدخل قصد المتكلم في إحداث المعنى المضاف في نماذج الوجوه و الفروق.
- ترتبط الوجوه و الفروق بالفروق الفردية بين المتكلمين في قدرتهم على التواصل من خلال اللغة.
- ترتبط الوجوه و الفروق بخيارات يتيحها نظام اللغة.
- معاني النحو سبيل المتكلم في إنجاح رسالته التواصلية.

وقد تناول عبد القاهر الوجوه و الفروق في التركيب المنفي. و نظراً لأنه قد سبق إفراد معنى التركيب المنفي حال التقديم و التأخير لاتصاله بنواح تمس تركيبية الجملة، سنعرض للوجوه و الفروق عند اجتماع النفي بعدد من الأساليب التي عرض لها عبد القاهر من خلال العرض التالي:

أ- **النفي و الاستثناء:**

يعد اجتماع النفي و الاستثناء ضرباً من الوجوه و الفروق، كما أنه مثال آخر لتضمن التركيب المنفي معنيي النفي و الإثبات.و ينطلق عبد القاهر في تحليله من قاعدة استنتجت من عمله؛ و هي أن النفي يتوجه لما بعد أداة النفي[1]، و التخصيص يتوجه إلى ما

(١)"دلائل الإعجاز،ص٢٨٣،١٢

بعد أداة الاستثناء، يقول[1]:"أن الاختصاص يقع في واحد من الفاعل و المفعول، و لا يقع فيهما جميعاً.ثم إنه يقع في الذي يكون بعد"إلا"منهما دون الذي قبلها" و يمثل بالتركيب مستقيم المعنى: (ما ضربت إلازيداً)،إذ و قع المسند بعد أداة النفي، فدل على نفي الفعل، إلا أن وجود أداة الاستثناء ضمّن التركيب معنى الإثبات، فبدأ بالنفي و انتهى بالإثبات و لا تناقض فيه. و هكذا يمكن القول إن من وظائف (إلا)أنها تحوّل التركيب من النفي للإثبات، و أن نوع الكلمة قام بمهمة القلب المعنوي هذه؛ فوقوع وظيفة مكملة (مفعول به) في التركيب الفعلي المحصور بين أداتي النفي و الاستثناء أدى إلى إثبات وقوع الفعل للفاعل و تخصيصه بالمفعول به في الوقوع.

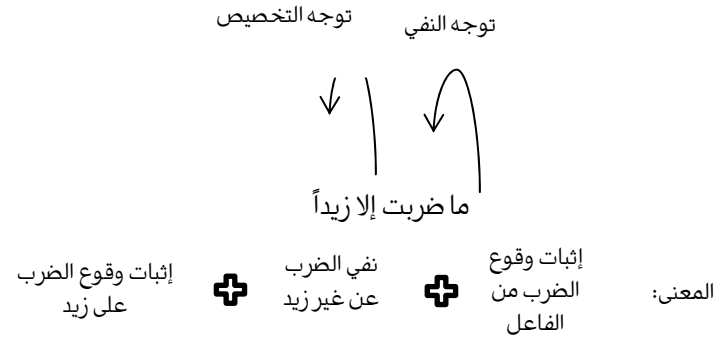

و يحدث التناقض حين يتقدم المسند إليه في مثل: (ما أنا ضربت إلا زيداً)،إذ لا يستقيم المعنى؛لأنه أفضى إلى التناقض ،فوفق التفسير الأول يل تركيب بسيط يقع فيه المسند إليه بعد أداة النفي، يكون نفي الفعل عن المسند إليه، ذلك النفي الذي تنقضه

(١)المصدر السابق،ص٣٤٠

(إلا)، فتحول التركيب للإثبات، "لأن نقض النفي بـ(إلا) يقتضي أن تكون (ضربت زيداً) و تقديمك ضميرك و إيلائه حرف النفي، يقتضي نفي أن تكون ضربته، فهما يتدافعان."[1]

كما يضيف تقدم أداة الاستثناء فائدتين، فالتركيب (ما جاءني إلازيدٌ) يحتمل أمرين، الأول:أن علاقة التخصيص متوجهة إلى (زيد) منفية عن سواه، و المقصود ليس الإفادة بأن (زيداً) جاء، بل أنه لم يجيء سواه. و الثاني:أن الجائي(زيد) لا غيره.[2]

و ينظر الى ترتيب التركيب المنفي في اجتماع النفي و الاستثناء، لأن مخالفة الترتيب الافتراضي تحمّل التركيب المنفي معنى مختلفاً عن التزامه بالترتيب الأصلي في الأنموذج النحوي، يظهر ذلك في قولنا : (ما ضرب إلا عمروٌ زيداً)، حيث رتبت وظيفتا المسند إليه و المفعول به وفق الترتيب الافتراضي، لكن اختلف ترتيب أداة الاستثناء (إلا)، فقدم بعد الفعل، و توجهت علاقة التخصيص للفاعل، فالضارب (عمرو) دون سواه. و أما تقديم وظيفة المفعول به قبل المسند إليه مع المجيء بأداة الاستثناء بعد الفعل، فسيوجه علاقة التخصيص للمفعول به، أي أن المضروب (زيد) لا سواه، و ذلك في التركيب: (ما ضرب إلا زيداً عمروٌ).[3]

و بين قصر الصفة على الموصوف في قولنا:(ما زيدٌإلا قائمٌ) و قصر الموصوف على الصفة في:(ما قائمٌإلازيدٌ) يختلف معنى النفي،[4] ففي :(ما قائمٌ إلا زيدٌ) يكون المعنى على

---

(١) "دلائل الإعجاز"، ص ١٢٦

(٢)المصدر السابق، ٣٢٧

(٣) نفسه، ص ٣٤٤

(٤) نفسه، ص ٣٤٦

نفي أن يكون القائم غير زيد، و المعنى في (ما زيدٌ إلا قائمٌ) أن ليس له بدل القيام صفة ليست بالقيام، و أن ليس القيام منفياً عنه و كائناً مكانه فيه القعود مثلاً.[1]

كما تتعدد احتمالات المعنى في (ما جاءني غير زيد)؛ فمن المحتمل أن يراد نفي أن يكون قد جاء معه إنسان آخر، و أن تريد نفي أن لا يكون قد جاء و جاء مكانه واحد آخر. و أسهمت (غير) في ذلك المعنى، [2]كما يتعدد المعنى الذي يقدمه التركيب المنفي (ما ضرب إلاعمروٌ)[3] ليفيد معنيين ؛الأول: أنه لا يوجد ضارب سوى عمرو، و الثاني: أنه كل مضروب فإن عمراً ضاربه.

ب- النفي و الاستدراك:

من اختلاف المعنى باختلاف الوجوه و الفروق اجتماع النفي و الاستدراك الذي يبرزأثر الأداة الدالة على الاستدراك في معنى التركيب المنفي؛ ففي المثال: (ما ضربت زيداً و لكني أكرمته) استقام المعنى؛ لأن الفعل وقع بعد أداة النفي، فتوجه له النفي، و لعبتأداة الاستدراك دوراً في تصحيح المعنى؛إذ دل على إثبات فعل ضد الأول ؛فالنفي و الإثبات متوجهان لفعلين[4] خلاف تقديم وظيفة المفعول به في: (ما زيداً ضربت و لكني أكرمته)؛حيث وقعت الوحدة المؤدية وظيفة المفعول تالية لأداة النفي، فدل على نفي كون (زيد) من وقع عليه الضرب، لكنه لم ينف وقوعه على سواه، في الوقت الذي توجه النفي للمفعول به، جاء الاستدراك بالأداة(لكن) ليعقبه فعل؛ "و ذاك أنك لم ترد أن

---

(١)نفسه، ص ٣٤٦

(٢)"دلائل الإعجاز"،ص ٣٤٩

(٣)المصدر السابق، ٣٥٠

(٤)نفسه، ص ١٢٧

تقول لم يكن الفعل هذا و لكن ذاك، و لكنك أردت أنه لم يكن المفعول هذا، و لكن ذاك .فالواجب أن تقول: (ما زيداًضربت و لكن عمراً)."[1]؛ فاختلاف نوع الكلمة هنا أفضى إلى عدم استقامة المعنى؛ حيث المتوقع أن يكون النفي و الإثبات موجهين للاسم و جاء التركيب خلاف ذلك.

ج- النفي و القصر:

ما يضفيه أسلوب القصر من إثبات فعل لفاعل هو في الحقيقة نفي لوقوع الفعل من سوى ذلك الفاعل؛ ففي التركيب المنفي: (إنما جاءني زيدٌ)إثبات المجيء لزيد، و فيه أيضاً نفيه عن غيره، و هكذا يفيد أسلوب القصر بإن ما معنيين متناقضين؛ هما إثبات و نفي.[2]و بحدوث التقديم و التأخير و تغيير ترتيب التركيب المنفي يختلف المعنى. و هنا يلحظ الترتيب مرة أخرى في أسلوب القصر، و يصحب ذلك التقديم تغير في المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[3]؛ حيث يوجد غرض بلاغي في تقديم وظيفة المفعول به و تأخير الوحدة اللغوية المؤدية لوظيفة المسند إليه؛ و هو بيان من هم الخاشون.في حين أنه لو أخر و جاءت على الترتيب الافتراضي للتركيب لكان الغرض بيان المخشي.[4]

---

(١)نفسه، ص ١٢٧

(٢)نفسه،ص٣٢٦

(٣)سورة فاطر، الآية(٢٨)

(٤) "دلائل الإعجاز"،ص٣٣٨

و قد يقدم وجود القصر معنى مضافاً غير مباشر للتركيب المنفي كما في قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[1]،فأفاد القصر نفياً في الحقيقة. و البلاغة هنا عدم استخدام (انما) وفق معناها، و الغرض بعد خروجها عن معناها التعريض بأمر هو مقتضى الكلام، فالغرض هنا أن يذم الكفار و "أن يقال إنهم من فرط العناد و غلبة الهوى عليهم، في حكم من ليس بذي عقل، و أنكم إن طمعتم منهم في أن ينظروا و يتذكروا، كنتم كمن طمع في غير ذلك من غير أولي الألباب."[2]

د- النفي و التوكيد:

يناقش عبد القاهر معنى النفي في التركيب المتضمن توكيداً من خلال قاعدة سبقت في العلاقات التركيبية و هي "من حكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه، أن يتوجه إلى ذلك التقييد، و أن يقع له خصوصاً".[3] و التوكيد من صور التقييد التي تتفرع عن الأصل المذكور .و وجود لفظ التوكيد في التركيب يقتضي أن يكون المراد نفي ذلك اللفظ المشير للتوكيد.[4]و في التراكيب التالية التي مثل بها : (لم أر القوم كلهم)، (لم يأت القوم كلهم)، (لم يأتني كل القوم) لم يكن النفي للمجيء، بل لمجيء الكل، و تتضمن هذه التراكيب في الحقيقة إثباتاً من حيث المعنى أيضاً،فنفي مجيء الكل إثبات لمجيء البعض. و كما لا يخلو معنى التركيب المنفي من الإثبات في وجود (كل) في التركيب: (لم يأتني القوم

---

(١)سورة الرعد،"الآية(١٩)،سورة الزمر،الآية(٩)

(٢)"دلائل الإعجاز"،ص٣٥٤

(٣)المصدر السابق،ص ٢٧٩

(٤)نفسه،ص ٢٨٠

كلهم)، و(لم أر القوم كلهم)؛ حيث تدل على وقوع الفعل المجيء /الرؤية من بعض القوم أو على بعض القوم ما يثبت وقوعه من بعضهم الآخر أو على بعضهم الآخر؛ فلفظ التوكيد في التركيبين حمل الإثبات إلى معنى التركيب بسبب إفادته العموم.[1]

حيز النفي و المعنى:

و حيز النفي مصطلح يستخدمه عبد القاهر و يوضحه عند تحليله جملة نفي تتضمن لفظ (كل)بأن دخول (كل) في حيز النفي يعني تقديم النفي عليه لفظاً أو تقديراً.[2]و لا ينظر عبد القاهر إلى حيز النفي باعتبار العلاقات التركيبية و الوظائف ،ففي المثال: (لم يأتني القوم كلهم)(كل) في حيز النفي، و اقترن التصريح بالدخول في حيز النفي بانخراطها في علاقات تركيبية، إلا أن دخولها في حيز النفي في تصريح عبد القاهر ليس بسبب تلك العلاقات، و لا يدخل كون(كل) معمولاً أو ليست معمولاً في الاعتبار أيضاً.و في (لم يأتني القوم كلهم) يلحظ أن العلاقة بين أداة النفي و(كل) علاقة بعدية باتجاه اليسار، وهي في حيز النفي. بينما في(كلُهم لم يأتني و لكن أتاني بعضهم)يلحظ أن العلاقة بين أداة النفي و (كل) علاقة قبلية باتجاه اليمين، و هي ليست فيحيز النفي.و يصرح بأنه لا علاقة لحيز النفي بعمل الفعل في (كل)أو عدم عمله[3]، ولا علاقة لحيز النفي باتصال أداة النفي بالفعل، ويستدل على ذلك بصورة حرف نافٍ ينفصل عن الفعل ليثبت أن الدخول في الحيز لا يرتبط بالعمل، و لا باتصال أداة النفي بالفعل ،ففي:

---

(١)"دلائل الإعجاز"،ص٢٨٣، ٢٨٤

(٢)المصدر السابق، ص٢٨٤

(٣)نفسه،ص٢٨٣

ما كل ما يتمنى المرء يدركه[1]

(كل) مسند إليه مبتدأ أو اسم (ما)تالٍ لأداة النفي، و الفعل (يدركه) مسند، ولم يعمل الفعل في (كل)، و علاقةأداة النفي بكل قبلية باتجاه اليمين .و لا يختلف المعنى و دخول(كل) في حيز النفي لو قلنا ما يدرك المرء كل ما يتمنى؛ حيث اتجاه علاقة أداة النفي بـ(كل) إلى اليسار، وهي علاقة بعدية في الترتيب لوقوع (كل) في حيز النفي في الحالين.و في المثالين السابقين ثبت نيل المرء لبعض ما يتمنى، و نفي حصوله على كل ما يتمناه. و لوقلنا:(كل ما يتمنى المرء لا يدركه) تغير المعنى إلىأن المرء لا يدرك شيئا مما تمناه، و يصبح المعنى نفي الشمول دون نفي الفعل و الوصف نفسه. "و إذا أخرجت كلا ً من حيز النفي و لم تدخله فيه، لا لفظاً و لاتقديراً، كان المعنى علىأنك تتبعت الجملة، فنفيت الفعل و الوصف عنها واحداً واحداً.و العلة في أن كان ذلك كذلك، أنك إذا بدأت "بكل" كنت قد بنيت النفي عليه، وسلطت الكلية على النفي و أعملتها فيه، و إعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشذ شيء عن النفي."[2]

ثانياً: العناصر الوظيفية المكونة للمعنى:

ما تقدمه عناصر شكل التركيب المنفي من دلالات وسيلة لتقصي المعنى الكامل من خلال ما لا يظهر في الشكل بصورة مباشرة، و يقود شكل التركيب إلى دراسة التعليق الذي يقدم معنى تركيبياً و علاقات نحوية، و يتضمن معاني معجمية و تركيبية تمثل

(١)البيت للمتنبي،"شرح ديوان المتنبي".البرقوقي،ص١٤٩٦

(٢) "دلائل الإعجاز"، ص ٢٨٤

الاختلاف الذي يختلف بسببه النظم.[1] و يبرز العرض التالي ذلك التمازج بين مكونات المعنى بصورة قد تؤدي إلى تكرار النقطة في موضعين سابق شكلي و لاحق وظيفي.

١- الحالة الإعرابية و معنى النفي:

تقدم الحالة الإعرابية جانباً مهماً من المعنى التركيبي ،إذ إنها تشير إلى العلاقات الوظيفية بين وحدات التركيب و تقدم معناه الوظيفي،[2] ذلك أنه حسب عبد القاهر:" "الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها."[3] و باختلافها يختلف المعنى، و هذا ما جعل النحاة يعنون بتوجيه التراكيب.[4]

و من الطبيعي أن يعنى عبد القاهر في دراسته التراكيب المنفية بالحالة الإعرابية التي تقدم معنى الجملة، كما يتضح في قول الشاعر:[5]

قد أصبحت أمُّ الخيار تدعي عليّ ذنباً كلَه لم أصنع

ففي حالة الرفع يكون معنى النفي نفياً عاماً شاملاً كل الذنوب، و في حالة النصب يقتصر النفي على بعض الذنوب و لا يشملها كلها؛ ففسر عبد القاهر المعنى في البيت اعتماداً على الحالة الإعرابية ،حيث إعمال الفعل أو عدم إعماله في (كلٍ) حدد المعنى .و هو نفس الاعتبار في مثاله الآخر:(لم ألق كلَّ القوم)،حيث أدى إعمال الفعل في (كل)

---

(١) "عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني"،ص ٣٢٤، ٣٢٦

(٢) "الشكل والدلالة"،ص ٦٣

(٣) "دلائل الإعجاز"،ص ٢٨

(٤) "دلالة الإعراب"،ص ١٧٥، ١٧٦

(٥) البيت لأبي النجم،"ديوان أبي النجم العجلي"،تحقيق:محمد جمران،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٤٢٧-٢٠٠٦،ص٢٥٦

الدالة على الشمول نفي لقاء جميعهم، لكنه يثبت في الوقت نفسه لقاء بعضهم؛ فالنفي هنا لا يخلو من إثبات شيء و نفي آخر. و كذلك في قولك: (لم آخذ كل الدراهم)،حيث تثبت الجملة أخذ بعضها بوقوع (كل) مفعولاً للفعل(آخذ).[1]

٢- العلاقات التركيبية و معنى النفي:

تمثل العلاقات التركيبية صورة للربط المعنوي بين وحدات التركيب، و تظهر من خلال الحالات الإعرابية المختلفة. و باستخدام مصطلح عبد القاهر، تعد العلاقات التركيبية صورة من معاني النحو التي تحقق الاتساق في النظم بتعلق الألفاظ بعضها ببعض من خلال روابط معنوية فـ " مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة."[2]،لذا من المهم فيدراسة المعنى بعامة أن يلتفت"إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله؟"[3]، فـ"لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك."[4]إضافة إلى ما يحدثه تغير العلاقات التركيبية من تغير في المعنى.[5]

و قد حدد عبد القاهر تلك العلاقات في قوله:" لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً (علاقة إسناد وفاعلية ومفعولية)، أو تعمد إلى اسمين

---

(١) "دلائل الإعجاز"،ص٢٧٨

(٢) المصدر السابق،ص ٤١٢ ـ ٤١٣

(٣) "نفسه"،ص ٥٥

(٤) "نفسه"،ص ٥٥

(٥) "نظرية النظم وقيمتها العلمية"،ص ١٤٦

فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر (علاقة الإسناد)، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه (علاقة التبعية)، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تمييزاً (أشباه الخبر والمفعول به. وتمثل علاقة التخصيص)، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى، أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك (قرينة لفظية)، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضُمنت معنى ذلك الحرف (قرينة لفظية)، وعلى هذا القياس."[1]

و يناقش عبد القاهر وقوع النفي على الوحدات الدالة على علاقة النسبة و هي الجار والمجرور، و يطبق عليها القانون الذي طبقه على المفعول به؛ فكلاهما مكملات للتركيب، وفي هذه الحالة يقع النفي على وحدات خارج النواة و إن كانت تتعلق معنوياً بالفعل ؛ ففي الأنموذج الأول يقع الفعل بعد أداة النفي، ثم تأتي علاقة النسبة المتمثلة في الجار و المجرور، مثل: (ما أمرتك بهذا)، و يكون النفي متوجهاً للجار و المجرور لا الفعل؛ ففي حين ينفي المسند إليه أمر المخاطب بهذا، لا يتوجب أن يكون قد أمره بشيء آخر، و لكن يظل أمره /عدم أمره محتملاً. أما حين يتقدم الجار و المجرور، فإن الجملة تفيد معنيي النفي و الإثبات؛فالنفي لكونه قد أمره بما يشير إليه بهذا، و لكنها تثبت أنه أمره بشي آخر غيره؛ فموقع الجار و المجرور تبعه اختلاف في معنى التركيب المنفيهنا.[2]

---

(١)"دلائل الإعجاز"،ص ٤١٢–٤١٣"

(٢)المصدر السابق، ص١٢٧

و في علاقة التخصيص التي يقدمها أسلوب الاستثناء ينظر إلى أثر ترتيب التركيب عند اجتماع النفي و الاستثناء في توجيه الاختصاص؛ لأن مخالفة الترتيب الافتراضي تحمل الجملة معنى مختلفاً عن التزامها بالترتيب الأصلي في النموذج النحوي ،يظهر ذلك في قولنا":[1](ما ضرب إلا عمروٌ زيداً)، حيث رتبت وظيفتا المسند إليه و المفعول به وفق الترتيب الافتراضي، لكن اختلف ترتيب أداة الاستثناء (إلا) فقدم بعد الفعل، و توجهت علاقة التخصيص بالفاعل، فالضارب (عمرو) دون سواه .و أما تقديم وظيفة المفعول به قبل المسند إليه مع المجيء بأداة الاستثناء بعد الفعل، فسيوجه علاقة التخصيص في المفعول به أي إن المضروب (زيد) لا سواه، و ذلك في التركيب: (ما ضرب إلا زيداً عمروٌ).

و ينطبق الأمر نفسه على التركيب المنفي المتضمن مفعولين؛إذ يتوجه الاختصاص إلى ما ولي أداة الاستثناء (إلا)، و يوضح ذلك بالمثالين: (لم يكسُ إلا زيداً جبةً)؛حيث خصّ(زيداً) الوحدة التي أدت وظيفة المفعول به الأول من بين الناس بكسوة الجبة، بينما توجهت علاقة الاختصاص للوحدة التي أدت وظيفة المفعول به الثاني و الواقعة بعد أداة الاستثناء، فخص الجبة من أصناف الكسوة في: (لم يكسُ إلا جبةً زيداً).[2]

و ينسحب الحكم على الجملة ذات المفعولين التي جاء الجار و المجرور فيها بدلاً لأحد مفعول يها في علاقة نسبة؛ فيتوجه الاختصاص للوحدتين الواقعتين موقع المفعول مثل : (ما اختار منكم إلا فارساً)؛ فتوجهت علاقة التخصيص للجار و المجرور

(١) نفسه،ص٣٤٤

(٢)"دلائل الإعجاز"،ص ٣٤٤

الواقعين موقع المفعول. و ينعكس الأمر حال تغيير الترتيب في: (ما اختار إلا فارساً منكم)، حيث تنتقل علاقة التخصيص للمتقدم (فارساً).[1]

و في علاقة التخصيص بالحال يكون النفي موجهاًلمعنى الوحدة التي تؤدي وظيفة الحال، و ذلك وفق الأصل الذي سبق ذكره ،وهو أنه" من حكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه، أن يتوجه إلى ذلك التقييد، و أن يقع له خصوصاً."[2] و يشرح ذلك من خلال التركيب المنفي: (لم يأتك القوم مجتمعين)،فالنفي متوجه للاجتماع، الذي هو تقييد الإثبات دون الإثبات نفسه، فهو لم ينف المجيء، لكنه نفى الاجتماع، و المراد أنهم جاؤوا أشتاتاً. و لو أرد نفي المجيء أصلاً لم يأت بـ(مجتمعين).[3]

و في علاقة التبعية لا يعني النفي نفي الصفة عن الموصوف، أي لا يصلها النفي،لأنهالا علاقة لها بالفعل المسند، وإنما تتصل بالمسند إليه في الجملة الفعلية، مثل: (ماجاءني زيد الظريف)،فالنفي هنا للمجيء، و هو أحد طرفي نواة التركيب، أما (الظريف) التي تمثل تابعاً مرتبطاً بالمسند إليه، فإنها لا يدخلها النفي لاتصاف الموصوف بها في الحالين؛ لأن توجه النفي ليس عليها، بل على الفعل.[4]

---

(١)المصدر السابق،ص ٣٤٥

(٢)"نفسه"،ص ٢٧٩

(٣)نفسه،ص ٢٨٠

(٤)نفسه،ص ٣٧٧

٣- المعنى النحوي في أسلوب النفي:

و المعنى النحوي عند عبد القاهر نتاج الحالة الإعرابية والوظيفةالمتكونة من خلال العلاقات التركيبية[١]، و يمثل دلالة التركيب، و تسهم في هذا المعنى بالإضافة إلى وظيفة الوحدات المعجمية المنخرطة في وظائف داخل التركيب المنفي، دلالات الأدوات و الوحدات النحوية التي تسهم في تقديم المعنى الوظيفي أو النحوي .و ينبه عبد القاهر في "أسرار البلاغة"إلى " أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالة على المقاصد، إلا بمراعاة أحكام النحو فيه، من الإعراب والترتيب الخاص، كما لا يجدي الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه، وهي التغذية ما لم يصلح بالملح."[٢]و يعول على التعلق في حصول المعنى الوظيفي، فيقول:" وليت شعري، كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى" القصد إلى معاني الكلم". أن تعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه. ومعلوم أنك، أيها المتكلم، لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول (خرج زيد) لتعلمه معنى (خرج) في اللغة، ومعنى (زيد). كيف؟ ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف. ولهذا لم يكن الفعل وحده دون الاسم، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل، كلاماً."[٣]؛لأنه يرى أن لا قيمة للوحدات اللغوية دون دخولها في تركيب.[٤]

---

(١) "الشكل والدلالة"،ص ٢٠٨،"التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: دراسة في الدلالة الصوتية و الصرفية و النحوية و المعجمية"، د. محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٦-٢٠٠٠، ص ١٢٨، ١٢٩

(٢) "أسرار البلاغة"، ص ٧١، ٧٢

(٣) "دلائل الاعجاز"، ٤١٢

(٤) " عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني"،ص ١٧٨

و قد تطرق عبد القاهر في تحليله التركيب المنفي إلى أثر الوظائف، العمد و الفضلات –أو المكملات في معناه –، فبالنسبة للتركيب المنفي القائم على وظيفتي المسند و المسند إليه، مثل:(كلُ ذلك لا يكون)يقتصر المعنى على نفي أن يكون شيء من هذا لا غير، لعدم وجود مكملات تضفي معنى إضافياً للتركيب[1]، بينما لو وسع التركيب بمثل:(كل ذلك لا يكون الآن)، سيكون النفي لحدوث ذلك كله في هذا التوقيت بالتحديد، و لا يمنع ذلك حدوث بعضه. و يقول عبد القاهر:"وجملة الأمر أنه ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء، إلا كان الغرض الخاص من الكلام، و الذي يقصد إليه ويزجى القول فيه.فإذا:(قلت جاءني زيد راكباً)، و(ما جاءني زيد راكباً)كنت قد وضعت كلامك لأن تثبت مجيئه راكباً أو تنفي ذلك، لا لأن تثبت المجيء وتنفيه مطلقاً."[2]وقوله:" فإن التأكيد ضرب من التقييد. فمتى نفيت كلاماً فيه تأكيد، فإن نفيك ذلك يتوجه إلى التأكيد خصوصاً ويقع له. فإذا قلت: (لم أر القوم كلهم)، أو (لم يأتني القوم كلهم)، أو (لم يأتني كل القوم)، أو(لم أر كل القوم)، كنت عمدت بنفيك إلى معنى كل خاصة، وكان حكمه حكم (مجتمعين) في قولك:(لم يأتني القوم مجتمعين).[3] فتضفي المكملات على النواة دلالات معنوية خاصة تثري تلك النواة، و قد حصرت في معان ذات أبعاد، وهي" بعد الفاعلية المفعول المطلق المصدري وما فيه من تأكيد وتوقيت وحدث مبهم، والمفعول به ومعانيه المتصلة بمعنى حرف الباء، والمفعول فيه ومفهوم الزمان والمكان، والمفعول له وبيان الغرض والسبب،

(١)"دلائل الإعجاز". ص ٢٨١

(٢)"دلائل الإعجاز".ص ٢٨٠

(٣) المصدر السابق.ص٢٨٠

والمفعول معه والمصاحبة، والحال وبيان الكيفية، والتمييز والتوضيح، والمستثنى والإخراج من المجموعة."[1]

و كما سبق فان المعنى الوظيفي ذو علاقة وثيقة بالمعنى المعجمي حقيقة و مجازاً،[2] لأن وحدات اللغة وعاء لحمل احتمالات معنى الوحدة اللغوية خارج التركيب، ذلك المعنى الذي يترشح واحد منه فقط خلال التركيب؛" لأنه لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه."[3] فلايبرز المعنى الوظيفي بعيداً عن المعاني المعجمية للوحدات التي تؤدي وظائف في التركيب، و التي تقدم معنى أولياً فيه، وذلك أنه" لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو."[4] يقول عبد القاهر:"لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلمة المفردة أصلاً، ولكني أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو."[5]

ثالثاً: عناصر أخرى :

أ- عناصر اجتماعية:

الاستعمال و العرف و معنى التركيب المنفي:

يفسر عبد القاهر معنى التركيب المنفي بالعرف عند أهل اللغة، وهي نظرة للغة من خلال التواصل الاجتماعي و المجتمع الذي يتواضع على دلالات الكلمات من خلال

---

(١)""ظاهرة الاسم في التفكير النحوي :بحث في مقولة الاسمية بين التمام و النقصان".المنصفعاشور،منشورات كلية الآداب،جامعة منوبة،تونس،١٩٩٩م،ص ٤٢٧

(٢) "نظرية النظم وقيمتها العلمية".ص ٢٠٤

(٣) "دلائل الإعجاز".ص٥٤٥٣

(٤)المصدرالسابق، ص ٤١٠

(٥)نفسه،ص ٤١٠، و ينظر:٤١٢-٤١٣، ٤٦٦

العقد الاجتماعي، يقول[1]: "قد جرى في العرف أن يقال (ما كاد يفعل) و(لم يكد يفعل) في فعل قد فُعل، على معنى أنه لم يفعل إلا بعد الجهد، و بعد أن كان بعيداًفي الظن أن يفعله، كقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾" [2]

ب- عناصر ذهنية:

ينطلق عبد القاهر في دراسته المعنى من تسليمه بأن المعاني تدور في الذهن، و أن المتكلم يرتب شكل التركيب بناء على ما في ذهنه من أفكار؛ لأن "اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس."[3]و يقول:" وأما نظم الكلم، فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس." [4]و هو بهذا يحيل إلى العلاقة بين اللغة و الفكر، و يجعل العمليات الذهنية و النفسية مرجعاً للمعنى.و يضاف إلى ذلك إشاراته إلى قصد المتكلم من جهة و حال المخاطب من جهة أخرى ؛و هما أيضاًإشارتان للعلاقة بين العمليات الذهنية و الرسالة اللغوية؛ فمن خلال مناقشته للتركيب المنفي كجزء من أنواع الخبر يقول:" الخبر و جميع الكلام، معان ينشئها الإنسان في نفسه، و يصرفها في فكره، و يناجي بها قلبه، و يراجع فيها عقله، و توصف بأنها مقاصد و أغراض،

(١)" دلائل الإعجاز".ص ٢٧٥

(٢) سورة البقرة، الآية(٧١)

(٣)"دلائل الإعجاز ".ص٥٥، ٥٦.

(٤)المصدر السابق، ص ٤٩

وأعظمها شأناً الخبر، فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة."[1] و هو بهذا يفتح الباب للكون الخارجي ليكون جزءًا من مكونات المعنى.

و يتضح مما سبق أن دراسة معنى التركيب المنفي عند عبد القاهر لا تقتصر على الوحدات المتمثلة فيه، ولا على العلاقات التركيبية التي تنشأ عن وجود تلك الوحدات ؛ فهناك عناصر تمثل كوناً خارجياً تسهم في توضيح المعنى يمتد تفسيره إليها، وهي ما هو خارج التركيب من ظروف محيطة بالموقف الكلامي.[2]و سنوضح أمثلة على ذلك في العرض التالي:

١- **قصد المتكلم:**

فالمتكلم منتج الرسالة اللغوية، و ما يدور في ذهنه من أفكار و في نفسه من مقاصد يؤثر بصورة مباشرة في صياغة التركيب من حيث معناه بعامة، و من حيث التقديم و التأخير و ما يترتب عليه من معنى أيضاً، فهو صانع المعنى.[3]

و في تحليل عبد القاهر يظهر أن قصد المتكلم يحدد معنى التركيب المنفي، مثل: (ما أنا ضربت زيداً)؛حيث يعد قصد المتكلم ملحظاً مهماً في صياغته، و بالتالي معناه، فيفيد التركيبإضافة إلى النفي أنه لم يقل إلا وزيد مضروب، و قصد المتكلم نفي أن يكون الضارب، و بهذا يندمج معنى التركيب بقصد منتجه، و يتزاوج معنى النفي مع ما يريده المتكلم.و يحيل عبد القاهر إلى قصد المتكلم في تحليله لبيت أبي النجم السابق (عليّ

---

(١) "نفسه".٥٢٨

(٢) "عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني".ص ٤٦

(٣) "المعنى عند عبد القاهر الجرجاني في ضوء فكرة التواصل"د. صالح كاظم هادي، الباحث الإعلامي عدد ٢٤ – ٢٥ ٢٠١٤ ١٨٧، ص١٨٨

ذنباً كله لم أصنع)[1]، فقصد المتكلم حدد خيار الرفع ،لأنه يريد أنها تدعي عليه ذنباً لم يصنع شيئاً منه البتة، لا قليله و لا كثيره، و لا بعضه و لا كله.

كما يظهر أثر قصد المتكلم في المعنى في لجوئه إلى تغيير ترتيب التركيب المنفي الموسع بالمفعول به في مثل:[2] (ما ضرب زيداً إلا عمروٌ)، حيث قدمت الوحدة الدالة على وظيفة المفعول به، و أخرت الوحدة الدالة على وظيفة المسند إليه، و تبع ذلك اختلاف في المعنى بناء على تقديم المنصوب، الغرض منه بيان الضارب من هو ؟و الإخبار بأنه عمرو دون غيره. و أما إذا كان غرض المتكلم بيان المضروب من هو ؟و الإخبار بأنه زيد دون غيره، فسيعيد ترتيب التركيب لوضعه الافتراضي، فيقول:(ما ضرب عمروٌ إلا زيداً). و يعتبِر قصد المتكلم في عرضه لخيارات أداء التركيب، و يعتمد عليه في رفض تركيب ما ؛ فلا يمكن أن يقال:(لم يأتني القوم مجتمعين) إذا كان القصد أنهم لم يأتوا أصلاً.[3]

٢- حال المستقبل:

لأن الهدف الرئيس من استخدام اللغة هو توصيل الرسالة الاتصالية، يضع المرسل في الاعتبار وضع المستقبل الذي هو تال للمتكلم.و على هذا المبدأ يقدم عبد القاهر أنموذجاً لتقدم المسند إليه على أداة النفي في قولك:(أنت لا تحسن هذا) الذيأضفى معنى ثانياً للتركيب المنفي يفوق معناه المباشر،إذ ينظر عبد القاهر لحال المتلقي في تفسير المعنى؛ فتقديم المسند إليه في هذا التركيب أشد نفياًللإحسان عن المسند إليه، يقول عبد القاهر:"كان أشد لنفي إحسان ذلك عنه من أن تقول:(لا تحسن هذا)، و يكون

(١)"دلائل الإعجاز"، ص٢٧٨

(٢)المصدر السابق، ص ٣٢٨

(٣)"دلائل الإعجاز"،ص٢٨٠

الكلام في الأول مع من هو أشد إعجاباً بنفسه، و أعرض دعوى في أنه يحسن، حتى إنك لو أتيت بـ(أنت) فيما بعد (تحسن)، فقلت:(لا تحسن أنت)، لم يكن له تلك القوة."[1]كما يظهر اعتبار حال المستقبل في توضيح المعنى في تحليله التركيب:(ما هذا إلا كذا)الذي يستخدم حين يكون المخاطب منكراً و شاكاً في الأمر[2]و لدفع توهم المخاطب المنكر تقول:(ما هو إلا زيد).[3]أما التركيب(ما جاءني إلا زيدٌ)، فإنه يشير إلى أن المخاطب لا يريد أن يعلم أن زيداً جاء، بل أنه لم يجيء غيره.[4]كما يعتبر حال المستقبل أيضاً في تحليله التركيب المنفي(ما جاءني زيد و إنما جاءني عمرو)،إذ يشير إلى أن (إنما) تدخل إذا كان المستقبل قد غلط في عين الجائي، فظنه (زيداً) لا (عمراً).[5]و في حال عدم دخول (إنما) نقول:(ما جاءني زيد و جاءني عمرو) في حال كان المخاطب يظن أنهما جاءا جميعاً.

* * *

(١) المصدر السابق،ص ١٣٨

(٢)نفسه،ص٣٣٢

(٣)نفسه،ص٣٣٢

(٤)نفسه، ص ٣٢٧

(٥)نفسه، ص ٣٥٤

خاتمة:

تناول البحث تحليل عبد القاهر معنى التركيب المنفي في "دلائل الإعجاز"، و انتهى إلى النتائج التالية:

- استند عبد القاهر في تحليله إلى قواعد نظرية عامة وأخرى خاصة بأسلوب النفي. و تناول صوراً عديدة له صنفها البحث في صور التركيب المنفي بين البساطة و التوسيع، والنفي من خلال التقديم و التأخير، و الوجوه و الفروق؛ المتمثلة في اجتماع النفي و الاستثناء، و اجتماع النفي و القصر، و اجتماع النفي و الاستدراك.
- يتكون المعنى في التركيب المنفي من عناصر متزاوجة،بعضها ظاهر في الشكل كنوع الكلمة و ترتيب التركيب المنفي، و الوجوه و الفروق، وحيز النفي، و بعضها وظيفي كالحالة الإعرابية العلاقات التركيبية، و المعنى النحوي، و بعضها يعود لعوامل اجتماعية أو ذهنية، و يمثل سياق إنتاج التركيب عنصراً مهماً في معناه،و بهذا يجمع عبد القاهر في تحليله بين النظرة التركيبية و التداولية.
- تتضمن بعض التراكيب المنفية إثباتاً، و قد تؤدي أدوات أخرى دوراً في تغيير المعنى من النفي للإثبات، و قد يكون للتركيب المنفي معنى ثانٍ غير مباشر، كما يظهر في التركيب المنفي المتضمن قصراً و المتضمن في حقيقته نفياً.
- يسهم نوع الكلمة و معناها المعجمي في تكون معان دقيقة تحول النفي إلى إثبات، و كذلك يفعل العرف الاجتماعي، ويسهم ترتيب التركيب المنفيفي تقديم المعنى و زيادته دون زيادة اللفظ، كما تلعب الموقعية دوراً في إمداد التركيب بمعناه، و يؤدي اختلافها و اختلاف الترتيب بالتالي إلى اختلاف المعنى؛ و

هو ما يتضح أيضاً في الوجوه و الفروق التي تقدم معاني دون إضافة وحدات لغوية جديدة.

- يؤثر دخول الوحدة اللغوية في حيز النفي في معنى التركيب، و يمثل دخولها أو عدم دخولها فيه ضرباً من ضروب اختلاف المعنى.

* * *

المصادر و المراجع

١- "أثر النحاة في البحث البلاغي"، د. عبد القادر حسين، دار غريب، القاهرة ١٩٩٨

٢- "أسرار البلاغة في علم البيان"، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق:محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩١م

٣- "الأصول البلاغية في كتاب سيبويه و أثرها في البحث البلاغي"، د.أحمد سعد، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٤- "التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: دراسة في الدلالة الصوتية و الصرفية و النحوية و المعجمية"، د. محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، مصر، الطبعة الأولى١٤٢٦-٢٠٠٥

٥- ، "الجامع الصحيح، لابي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري٢/٨٧، دار الافاق الجديدة، بيروت

٦- "الخصائص"، لابن جني، تحقيق: محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٧١-١٩٥٢.

٧- "دراسات في اللسانيات العربية:بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية و التداولية، علم النحو وعلم المعاني"، د.عبد الحميد السيد، دار الحامد، الأردن، ٢٠٠٣

٨- "دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية و الدلالة"، د.سعيدبحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٧م

٩- "دلائل الإعجاز"، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مكتبةالخانجي، القاهرة، دارالمدني، جدة، ١٩٨٤

١٠- "دلالة الاعراب لدى النحاة القدماء"، د. بتول ناصر، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد الطبعة الأولى ١٩٩٩

١١- "دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها"، لطيفةالنجار، دارالبشير، عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٢- "ديوان أبي النجم العجلي"، تحقيق:محمد جمران، مطبوعات مجمع اللغةالعربية بدمشق، ١٤٢٧-٢٠٠٦

١٣- "شرح ديوان المتنبي"، عبدالرحمن البرقوقي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٤

١٤- "الشكل و الدلالة:دراسة نحوية للفظ و المعنى"، د. عبد السلام حامد، دار غريب، ٢٠٠٢

١٥- "ظاهرة الاسم في التفكير النحوي :بحث في مقولة الاسمية بين التمام و النقصان"، المنصف عاشور، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، ١٩٩٩م

١٦- "ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القران الكريم"، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٠

١٧- "عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية و نحوها"، د.البدراوي زهران، ، دارالمعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧

١٨- "الكتاب"، سيبويه، تحقيق:عبد السلام هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٩٨٣

١٩- "اللغة العربية: مبناها ومعناها"، د. تمام حسان ، دار الثقافة، الدار البيضاء

٢٠- النحو و الدلالة :مدخل لدراسة المعنى النحوي"، د.محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٢٠

٢١- "نظرية النظم و قيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني"، وليد مراد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

دوريات

١- التعبير القرآني عند عبد القاهر الجرجاني (ت ١٧٤هـ) في كتابه دلائل الإعجاز، د. محمد عزيز المحمدي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد٢٠، (العدد ٩)، ايلول٢٠١٣

٢- في المسار التطوري للنحو العربي :قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى"، د. الطيب دبة، "مجلة الدراسات اللغوية"، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، المجلد: ٨، العدد: ٢، مايو ٢٠٠٦

٣- المعنى عند عبد القاهر الجرجاني في ضوء فكرة التواصل أ.م.د. صالح كاظم هادي، الباحث الإعلامي، عدد ٢٤ – ٢٥، ٢٠١٤

٤- مفهوم القصد بين التراث العربي الإسلامي والمناهج الأوربية الحديثة:(عبد القاهر الجرجاني أنموذجاً)، د. علي ضيدان إبراهيم، مجلة الأستاذ، العدد ٢١٠، المجلد الأول ٢٠١٤-١٤٣٥

* * *

18. Ibraaheem, A. (1435). Mafhoom al-qaSd bayn al-turaath Al-Arabi Al-Islaami wa al-manaahij al-uroobiyyah al-Hadeethah: Abdulqaahr Al-Jurjaani unmoodhajan. *Al-Ustaadh Journal*, *1*(210).

19. Muraad, W. (1403). *Nazhariyyat al-nazhm wa qeematuhaa al-`ilmiyyah fi al-diraasaat al-lughawiyyah `ind Abdulqaahir Al-Jurjaani*. Damascus: Daar Al-Fikr.

20. NaaSir, B. (1999). *Dalaalat al-i`raab lada al-noHaat al-qodamaa'*. Baghdad: Daar Al-Shu'oon Al-Thaqaafiyyah Al-`Aammah.

21. Sa`d, A. (1419). *Al-USool al-balaaghiyyah fi kitaab Seebawayh wa atharoha fi al-baHth al-balaaghi*. Cairo: Maktabat Al-Aadaab.

22. Seebawayh. *Al-Kitaab* (3rd ed.). A. Haaroon (Ed.). `Aalam Al-Kutub.

23. Ukaashah, M. (1426). *Al-TaHleel al-loghawi fi DHaw' `ilm al-dalaalah: Diraasah fi al-dalaalah al-Sawtiyyah wa al-Sarfiyyah wa al-naHawiyyah wa al-mo`jamiyyah*. Egypt: Daar Al-Nashir Li Al-Jaami`aat.

24. Yaaqoot, A. (2000). *Zhaahirat al-i`raab fi al-naHw Al-Arabi wa taTbeequha fi Al-Quran Al-Kareem*. Alexandria: Daar Al-Ma`rifah Al-Jaami`iyyah.

25. Zahraan, A. (1987). *`Aalim al-lughah Abdulqaahir Al-Jurjaani al-muftan fi Al-`Arabiyyah wa naHweha* (4th ed.). Daar Al-Ma`aarif.

* * *

10. Al-Sayyid, A. (2003). *Diraasaat fi al-lisaaniyyaat Al-Arabiyyah: Bonyat al-jomlah Al-Arabiyyah, al-taraakeeb al-naHawiyyah wa al-tadaawuliyyah, `ilm al-naHw wa `ilm al-ma`aani*. Jordan: Daar Al-Haamid.
11. BuHayri, S. (1997). *Diraasaat loghawiyyah taTbeeqiyyah fi al-`alaaqah bayn al-bonyah wa al-dalaalah*. Cairo: Maktabat Zahraa' Al-Sharq.
12. Dabbah, A. (2006). Fi al-masaar al-taTawwuri li al-naHw Al-`Arabi: Qiraa'ah fi taHawwul al-manhaj min al-mabna ila al-ma`na. *Journal ofLinguistic Studies of King Faisal Center for Research and Islamic Studies*, *8*(2).
13. Haadi, S. (2014). Al-Ma`na `ind Abdulqaahir Al-Jurjaani fi DHaw' fikrat al-tawaaSul. *Majallat Al-BaaHith Al-I`laami*, *1*(24, 25).
14. Haamid, A. (2002). *Al-Shakl wa al-dalaalah: Diraasah naHawiyyah li al-lafzh wa al-ma`na*. Daar Ghareeb.
15. Hassaan, T. (n.d.). *Al-Lughah Al-`Arabiyyah: Mabnaaha wa ma`naaha*. Casablanca: Daar Al-Thaqaafah.
16. Husayn, A. (1998). *Athar al-noHaat fi al-baHth al-balaaghi*. Cairo: Daar Ghareeb.
17. Ibn Jinni. (1371).*Al-KhaSaa'iS*. M. Al-Najjaar (Ed.). Beirut: Daar Al-Kitaab Al-Arabi.

List of References:

1. Aashoor, A. (1999). *Zhaahirat al-ism fi al-tafkeer al-naHawi: BaHth fi maqoolat al-ismiyyah bayn al-tamaam wa al-nuqSaan*. Tunisia: Manouba University.
2. AbdullaTeef, M. (1420). *Al-NaHw wa al-dalaalah: Madkhal li diraasat al-ma`na al-naHwi*. Daar Al-Shorooq.
3. Al-Ajli, A. (1427). *Deewaan Abi Al-Najm Al-Ajli*. M. Jamraan (Ed.). Damascus: MaTboo`aat Mu`jam Al-Lughah Al-`Arabiyyah.
4. Al-Barqooqi, A. (2014). *ShraH deewaan Al-Mutanabbi*. Egypt: Mu'assasat Hindaawi Li Al-Ta`leem wa Al-Thaqaafah.
5. Al-Jurjaani, A. (1412). *Asraar al-balaaghah fi `ilm al-bayaan*. M. Shaakir (Ed.). Cairo: MaTba`at Al-Madani & Jeddah: Daar Al-Madani.
6. Al-Jurjaani, A. (1984). *Dalaa'il al-I`jaaz*. M. Shaakir (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khaanji & Jeddah:Daar Al-Madani.
7. Al-MuHammadi, M. (2013). Al-Ta`beer Al-Quraani `ind Abdulqaahir Al-Jurjaani fi kitaabih Dalaa'il Al-I`jaaz. *Takreet University Journal for Human Sciences*, *20*(9).
8. Al-Najjaar, L. (1414). *Dawr al-bunyah al-Sarfiyyah fi waSf al-zhaahirah al-naHawiyyah wa taq`eediha*. Amman: Daar Al-Basheer.
9. Al-Naysaboori, M. (n.d.). *Al-Jaami` al-SaHeeH*. Beirut: Daar Al-Aafaaq Al-Jadeedah.

TheMeaning of Negative Structure in "Dalaa'il Al-I`jaaz"

Dr. SabaaH YaHya Ibraaheem Baa`aamir
Department of Arabic Language
College of Arts and Humanities
King Abdulaziz University

Abstract:

This research examines the semantic components of negative structure as shown in the analysis of Abdulqaahir Al-Jurjaani in his book "Dalaa'il Al-I`jaaz" (Proofs of Miraulousness). The research begins with a reference to the meaning of negation according to Abdulqaahir followed by the most important theoretical rules upon whichthe present analysis is based. The researcher divides these components into structural components, functional components, and mental and social components.

The researcher concludes that all these components work together to form the meaning of negative structure. Negative structure may also include additional meanings that do not appear in the form itself, but the characteristics of the form contribute to highlight them through the type of word, its lexical meaning, functional meaning, word order, morphemes included in the structure, and factors determining a case and its context. Negative structure may also have affirmative meaning. Abdulqaahir's analysis of negative structure includes structural and pragmatic considerations.

Keywords: Abdulqaahir, meaning, negation, structure, affirmation, additional meaning.